

حکما و معلوما و ادراکی
مولانا بطور
المعقول شهید

السدر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على رسوله محمد وآله وحجته **و**تعدله **و**وراه

من الحفرة الحامية الحامية العظمى للسلطنة سلطان
الرب والعجم مستخدم ارباب السيف والقلم السلطان بن السلطان
سلطان بايزيد محمد خان بطالعة نفسه آيات الحج من الكشاف وحاشا
ليبحث عنها يوم العبد محضرة التي هي غيرة اجنان وروضة اجنان
فطالعت تلك الكتب وباحت بتلك الحفرة العلية لازالت عالية
مع الطلبة الذين اكرههم على قلوبهم ان يتركوا هذه الدنيا
وبعضهم مخوفون عن السد الى التقوى والعناء تحاسدا بما اتاني الله
مفضلا كما هو دأبهم قديما وحديثا الا من عصمه الله بتدبيره وطبع
مستقيم ومع الدين يستعمل القول فيتبعون احسنه اولئك هم
الله الا ان عزب الله عنهم الغالبون ولما لم يحصل هو الغرض
من البحث والخطاب وهو تمييز الخطاء عن القلوب للعاكفين
الاصحاب كبرت هذه الاوراق لتشرق بطالعة اولى الالباب وتبين
القشر عن الباب رحم الله امرا طالع فيها بعين الانصاف لا ينظر
العناء والاعتساف والله بيني وبينه وكفى به وكبلا ثم لما كان
الباعث لورقه هذه الامور من تلك الحفرة السلطانية اجاب الاصل للاعظم

الاكرم بن الاجدي وهو سلطان الوزر لا شرقا وغربا وملجاء
العلماء قريبا وبعدا عند الدولة والدين ظهر الاسلام وظهر
المسلمين على باسائير الله ما يشاء رسمها باسمه الشريف
ليبحث عنها في تحفة المنف ولعل ينظر اليها بنظر الرضا وهو
غاية المأمور ونهاية المرجى والله ولي الاجابة والتوفيق
وهو نعم الرفيق في كل الطريق **اخواتي** ان هذه عمالة يوم
قصير من قلب كبير مع تشتت الاحوال واضطراب البال
فليعذر مني ان اوجد فيه ما فيه الحمد لله على كل حال والصلوة
على نبيه النبي **قال الله تبارك وتعالى** واتوا الحج والعمرة
الله فان احضرتكم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رءوسكم
حتى يبلغ الهدى محله من كان منكم مريضا او به اذى من رءوسكم
فقدية من صيام او صدقة او نسك فاذا امنتم من تمتع بالعمرة
الحج فاستيسر من الهدى من لم يجد فصيام ثلاثة ايام في
الحج وسبعة اذار جئتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن
ايه حاضرا للمحرم وانفق الله واعلم ان الله شديد
العتاب **الحج** انشر معلومات من فرض بين الحج فلا رقت
ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلم الله وتزودوا
فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولى الالباب ليس عليكم
جناح ان تبغوا فضلا من ربكم فاذا افضتكم من عرفات
فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروا كما بهداكم وان كنتم قبلة
للمضالين **ثم** افضوا من حيث افاض الله على الناس واستغفروا الله

ادام الله بركة الشافعي

ان الله عفو رحيم فاذا قضيت مناسكتكم فاذا ذكر الله كذا
آياتكم او يثبت ذكره ذكر صاحب الكتاب في معنى الانعام و
وجوه ومن جملتها قوله وقيل ان تخلصوا للعبادة ولا تشربوا
بشي من التجارة والاغراض الدنيوية **اقول** في حديث من وجه
الاول ان فيه الله يكون مستد كما في لانه اريد من الانعام ما هو
المراه منه الثاني ان تغيب الانعام بهذا المعنى مخالف لما ينبغي
في نفسه قوله تعالى على كل جناح ان يسفل لفضل من ربكم من ان
المراه بالفضل هو الزرع في التجارة وفي مباح لهم في ايام الحج كما
روي عن ابن عمر ان رجلا قال لانا قوم نكرى في هذا الوجه
اي جهة في طريقه وان قوما يزعمون ان لا يحل لنا فقال سائل
رجل رسول الله عم عمارات فلم يرو عليه حتى نزل ليس عليكم
جناح فقال انتم مجاح وعني عمر انه قيل هل كنتم تكمونون التجارة
فقال وهل كانت معايش الامم التجارة في **قال** صاحب
الكتاب دل الدليل على ان الوجوه في العزم وهو ما روي انه قيل
بارسول الله العزم واجبة مثل **قال** لا ولكن ان يعتمر خذ
قال صاحب الكتاب ان ما في هذا الحديث يلزم نسخ الكتاب
في الواحد وان تقدم فالكتاب ينسخ **اقول** في الشيء ان نظر
لان الحديث ربما جعل قرينة لارادة المعنى المجازي من الكتاب
او تعين احد معني المشترك منه وانما ينسخ اذا لم يكن ان رآه
من الكتاب اريد منه لا بالحقيقة ولا بالمجاز **ثم** قال صاحب الكتاب
ويجوز ان يرد من الحديث في مثلية العزم في الوجوه لا في وجوه

ص

علا

كتاب

ص

كتاب

مطلبا

مطلبا لانه فرق بين الواجب بالجماع مقطوع والواجب بطريق
ظني **اقول** بهذا الكلام في غاية البطلان لان انقسام الواجب
الى الواجب بالجماع قطع بين الواجب بطريق ظني انما يكون بالنسبة
الى الالانانية الى النبي صلى الله عليه وسلم لو كان ما روي عنه من كلامه
من احاديث الامة لا يمكن ان يحمل كل الكلام على ما ذكره من نفي المثلية
قال صاحب الكتاب فان قلت قد روي عن ابن عباس ان العزم
لقرينة في وعني عمر ان رجلا قال لاني وجدت في العزم مكتوب
على اهلك بها جميعا فقال هديت ذنبا نبيك وقد نطقت
مع في الامر بالانعام فكانت واجبة مثل **قال** الشارح
التفاد ان هذا الكلام يثبت ان التمسك بوجوه المثلية وهو
العمد كما هو مذهب المشافعي وكان الاولين الزايمان والافضل
الصحابي ليس بحجة عند الشافعي وما ذكر في جواب الاخر تنفيه الرواية
المشهورة ان القرينة في كتاب الله **اقول** فيه بحث لان الرواية
المشهورة لا تنفي الوجه الكا من وجوه الجواب وهو قوله وانما
يقترنان في الذكر فليكن معنى لقرينة في كتاب الله ان القرينة فيه
في الذكر لا في حكم الوجوه فكان تكسر الوجوه في الجواب لا محل اختلاف
الرواية ليكون كل منها جوابا لرواية مخصوصة **ثم** قال في جواب الثالث
جمع بين الحقيقة والمجاز او بين معني المشترك **اقول** يمكن دفع
ذلك بتقدير انما في المعطوف اغني فقه والعزم اذا لم يثبت الصحيح
جواز تقدير العامل في المعطوف اذا كان المنسوب متعذرا نحو قام
زيد وعمر واي وقام عمرو **قال** صاحب الكتاب وما حديث عمر

ص

كتاب

معارف

ص

معارف

ص

كتاب

ص
كشف

فقد قرأ الرجل كونه مكتوبين عليه بتوهمه انما قلت بها قال
صاحب الكشف فعلى هذا لا يطابق قوله هديت جوابا وانما يطابق
اذا كان الامثال مستبعا عن الكتب اقول مستبعا توهم ان
انما قلت بتعليل كالمسئلة فيكون فضلا في الكلام ولا يرجع الجواب
اليه فلا يطابق الجواب لكن هذا وهم باطل لان المراد من قوله
الاستيناف يتبع موقع التعليل والنفس ان مال المعنى يرجع الى
احد مما ويترتب منه بطريق خطابي لانه مفهومه المطابق حتى
يكون فضلا في الكلام بل الكلام الاستيناف عمد في الكلام ايضا
رجوع جواب الخاطب اليه وان كان يفيد معنى التعليل او السبر
بالنحو ما قبل بحسب المعنى بطريق خطبة وان اراد ان مطلق
مستبعا الامثال يفصح الخطاب وسببته يبطل فذلك حكم كحسب
كما لا يخفى على من له سلامة الذوق قال صاحب الكشاف كانهم قصدوا
بذلك اغراضا عن حكم قال الشارح التنازع في شعربان الراء
لنكسب الزوائد والسماع اقول معنى كلامه كانهم قصدوا
بذلك القراءة واختاروا من بين الروايات فاندفع ما يشعربه
العساة بهذا ان قبل ان عرض الشارح اعتراض على الكافي كما ذكر
في مواضع عديدة من ان المعنى نسب بعض الروايات الى الراي فاعترض
عليه حتى قال وهذا مما يخفى من الكفر كما مضى به في سورة الانعام
في شرح قوله في قتال اولادهم شركائهم وان قيل ان مراد الشارح
لن اعتراض على الكافي بل اراد ان عبارة وان كانت مستعربة
المعنى لكنه ليس بمراد فرجنا بالوفاء قال صاحب الكشاف او

ص
نحو

ن

نحو
ص

نحو

نحو

ص

نحو

نحو

ص

نحو

نحو

او مرض كوجه الى الحق قال الشارح قد يهتد ليلام المعطوف
اقول لا يخفى ان رعاية الملاية ليست بمنزلة تحقق الحكم العام
في الاجل بل وجهه ان ما قبل هذا الكلام كان مسوقا في بيان الحق
واقضى ذلك فيعيد المرض به لان ذلك الكلام نوع تفصيل لما قبله
كما ينبغي عنه تقدير قوله فمن بالفاء فافهم قال صاحب الكشاف من
لم يجد الهدى فعليه صيام ثلثة ايام في الحج الى ذوقه وهو من بابين
الاحرام احرام العمرة واحرام الحج وهو من بابين قال الشارح
وظاهر العبارة يشعر انه يحسن ان يكون قبل احرام الحج وليس
كذلك بل يجوز بعد بالابقاء اقول فلانه قصد بذلك تمام ظهور احكام
بابين في حنيفة والشافعي في قوله وهو اسهل من غيره ما بين الاحرامين
والا فبعد احرام الحج يصح في قوله ما جميعا قال صاحب الكشاف فان اتممت
الاحصار يعني فاذا لم تحصر او كنتم في حال امن وكسرة قال صاحب الكشاف
فيه ان الامن في مقابلة الخوف لغة وان المكسب الواو بدل الفاء لانه
لا يستغنى الاحصار فاذا لم يحصر او كنتم في حال امن وكسرة قال صاحب الكشاف
اقول الجواب عن الاول ان الامن في مقابلة الخوف مطلقا لا في مقابلة خوف
العدو وخوضه ومما وقع في مقابلة خوف الاحصار ايضا وقوله يعني
فاذا لم تحصر والبيان مال المعنى ولم ير ان معنى فاذا اتممت فاذا لم تحصر
والجواب عن الثاني ان اراد الفاء واختيار على الواو ايدان بان بيان
حكم الاحصار وان كان كل منهما تفصيل في لقوله واتوا الان مرتبة بيان
منع الطريق مقدم على بيان كيفية الحج وهذا مثل قول امرئ القيس نسقط
اللوحي بن الذوق فيقول بالفاء على ما هو الرواية المشهورة فانه اورد

علم من الاحصار متاخر في الزمان
على بيان

لأوه
هزار

القام موضع الواو إشارة إلى ادوينه مرتبة الحمول من الدخول فافهم
فانه من غوامض اسرار البلاغة قال صاحب الكشاف ما فائدة توفيت
الحج هذه الاسماء قلت فائدة ان شيئا من افعال الحج لا يصح الا بها قال
الشارح الفساذاني فليس بهذا بيان على مذهب في حنبه والمراد بالافعال
الاركان لكنه يشكل بطواف الزياره لانه من حمار كان الحج وهو يصح في
كل واحد من ايام النحر وهو اليوم العاشر من ذي الحجة والحادى عشر
والثاني عشر هذا نقل معنى كلامه اقول ويمكن ان يحاشى بان يقال
ان تنوين شيئا لتعظيم الانواع لا لتعظيم الافراد يعني ان كل نوع نوع
من انواع افعال الحج لا يصح الا بها وهذا يقتضي ان يصح كل نوع بجميع
افرادها لا في غير ما ولا يناد ذلك صحة فرد من نوع من الانواع في غير ما
لان التنكير اذا كان لتعظيم الانواع يكون الحكم فيه على الانواع بجميع افراد
ولا يكتفي في الحكم على الانواع بثبوت ذلك الحكم لفرد منه باعتبار وجوده
النوع في ضمن ذلك الفرد لان ذلك يندفع فلسفي لا يعتبر في المحاولات
ومتعارف اللغة وذلك لا يخفى على من له درية في العلوم العربية
بل الحكم على النوع في متعارف اللغة انما يصح اذا كان ذلك الحكم
صادقا بجميع افراد ذلك النوع ان يصدق عليه باعتبار تقدير
وجوده في ان فردا كان ويكون لازم النوع في ان فردا يوجد ومثل
ومثل ذلك يقال له حكم النوع فان كنت في ريبه ما ذكرنا فانظر
الى قولنا الله خلق كل نوع من انواع الدابة على صفة نوع يمشي
على بطنه ونوع يمشي على رجلين ونوع يمشي على اربع كيف تجد
صحة الحكم منوطا على ثبوت كل من تلك الاحكام الثلاثة لكل من افرادها

ما يحكم

ما يحكم عليه من تلك الانواع الثلاثة وكيف يخرج الكلام عن متعارف
اللغة اذا حكمت عليها تلك الاحكام باعتبار ثبوتها لفرد منها وهذا
ما يعرفه الطبع السليم والهم المستقيم اذ الى قولنا كل نوع من
انواع الحيوانات كان في سفينه نوع وكيف تجد الكلام سمحا قبيحا
خارجا عن قانون اللغة اللهم الا ابتداء بل من كل نوع من انواع
الحيوانات فاذا تم هذا فتقول معنى كلام صاحب الكشاف ان كل
نوع من انواع افعال الحج لا يصح الا في تلك الاسماء المعلومات وهذا
حصر صحة وقوع انواع الافعال في تلك الاسماء واحصرتم بالاثبات
والنفي وبهذا كذلك فان جميع انواع افعال الحج باعتبار وجود
في جميع افرادها يصح ان يقع فيها بحيث يتم امر الحج ولا يصح ان يقع
في غير ما بهذا الجنب لان انواع افعال الحج الطواف والرمى والوقوف
والاستسعى وكل من تلك الانواع يصح وقوعه في وقت الحج باعتبار وجوده
في جميع الافراد بحيث يتم به امر الحج لا في غير وقت الحج فان طواف
الزياره وان كان يمكن ان يوجد في احدى عشر واكث عشر لكن نوع
الطواف باعتبار جميع افرادها لا يوجد فيها ولا ينتفعن احصر
بطواف الزياره باعتبار صحة وقوعه في احدى عشر واكث عشر
وعلى هذا يستقام الكلام وانفتح المرام بلا احتياج الى تقييد الافعال
بالاركان كما لا يخفى على ارباب الانصاف الذين يجتنبون
عن طريقة الاعتساف لا على الذين يخصصون في وادى الضلال
ولا يعرفون من العلوم غير القيل والقال بهذا هو الحجاب
على مذهب في حنبه واما الجواب على مذهب الشافعي والهم من على

الذي هو معنى الحكم على الانواع منه

على الشفعية قال صاحب الكشاف اسم الجمع يشترك فيه ما ورد
 الواحد قال النبط الرازي لان معنى الجمع ضم شي الى شي وهو
 محقق في الاثنين واذا جاز اطلاق ان يطلق الجمع على الاثنين
 فبالاولي جواز اطلاق على الاثنين وبعض الثالث اقوى
 هذا غلط نشأ من اشتباه المفهوم باصدي عليه فان ما ذكر
 معنى لفظ الجمع المركب من ج م ع لا ما يصدق عليه من صيغ الجمع
 فان معناه اجمع شي يصدق عليه مفردة ما الى شي كذلك فكيف
 يكون بعض الثالث الذي لا يصدق عليه المفرد من تلك الاشياء
 حتى يكون من المفعولات فعلى هذا لا يصح ان يطلق صيغ الجمع
 على الاثنين وعلى بعض الثالث كحسب الوضع اللاحق الا ان يطلق
 بطريقة التجوز وعلى هذا لا يصح قول النفاذ ان يميل الى المذهب
 المرجوح في اقل الجمع لانه لا وجه له في هذا الاطلاق على هذا
 المذهب المرجوح ايضا لما ذكرنا فافهم في هذا التام باختار
 صاحب الكشاف من ان هذا يجوز في الجمع كصبيغته لا اطلاق
 كحسب الحقيقة والتوجيه الى بيان يجوز افرقه ايضا كحسب
 معروف الهيئة لا في الهيئة نفسها اذ المعنى المجازي معروف الهيئة
 اعني السؤال في ذوات النعدي وعشر ذي الحجة واليه اشار النفاذ ان
 بقوله اطلعت على النملة الحازية فافهم فان التمهيد من مذهب
 التجوزين وفتح قال صاحب الكشاف وقيل نزل بعض الشعر
 منزله كله كما يقال رايتك سنة كذا او على عهد فلان ولعل
 العهد عشر من سنة او اكثر وانما رآه في ساعة منها اقوى

عقوب
الرازي

صاحب الكشاف

منقول قول
نفاذ ان

وجه جمع الشراح كلامه بان هذا من قبيل اطلاق اسم الكل
 على الجزء في ربه عليه ان الامر ليس كذلك في قولنا سنة كذا او
 على عهد كذا لان السنة والعهد متعلقات في معناها لا في
 من سنة او عهد لم يحسن ان الشراح لم ينهوا كلام الكشاف لان
 مرادهم من قوله نزل في انه اعتبر وقوع افعال في عشر ذي الحجة
 ووقوعا في كل جعل ذلك ايضا بهذا الاعتبار من الشعر لان ذلك
 من متعارف اللغة كما جعل السنة كلها او العهد كله وفي الروية
 باعتبار وقوع الروية في جزء منها بلا ارباب الجاز بل كحسب
 متعارف اللغة فجعل ذي الحجة من الشعر مع ان طرفه من الشعر ليس
 الا العشر فانه قبل وقت الحجة بله الشعر اعني سوال في ذوات النعدي
 وذا الحجة لان افعال الحجة تقع فيها اما في اي جزء منها كما في الاولين او
 في بعض جزء كما في الثالث وجعل الشيء طرف الشيء باعتبار وقوعه
 في جزء منه مكانا شامعا في متعارف اللغة ومن بينها يخرج وجه
 وجبه للمالك في جعله تمام ذي الحجة وقت الحجة لا تحمل تكلفة المع
 فيكون النزاع بينه وبين الامامية لفظيا فانه جعل من وقت
 الحجة تمام ذي الحجة بناء على هذا التنزيل المذكور والامامية اعتبر
 طرف الافعال في معيار حقيقة وهو العشر او التسع مع ليلة
 العاشر قال صاحب الكشاف لان العرف لا يعرف في
 اسماء الاجناس قال العطب الرازي وانما قيد بالاجناس
 لان العرف تعرف من الاعلام فان عرفه علم لهذا المكان
 المحصور كما ان عرفات علم له اقوى منه بحث فان لفظ عرف

لانا اوزمانام

دعوى

و

كما انها علم لهذا المكان المحض فهو اسم ايضا لليوم التاسع
من ذي الحجة لان يوم عرفة وجر عرفة شائع في الكتب بل هو
مذكور في الكتاب في هذا المبحث حيث قال الافضل ان يصوم
يوم الزوية وعرفة ومن يجي السنة انه اسم اليوم التاسع
بعرفة لان ابراهيم عم عرف تاويل رؤياه فيه وعلى هذا
يعرف عرفة من اسماء الاحكام في غير جمع عارف فلا وجه
لتخصيص التثنية به قال الله تعالى فاذا انقضت من عرفات
قال صاحب الكافي قيل فيه دليل على وجوب الوقوف في
بعرفة لان الافاضة لا يكون الا بعد قال الشارح في بيان
الدلالة ذكر الافاضة بكلمة اذا الدلالة على القطع القطع وهو
في حكم الشرع الوجوب كانه قال الافاضة واجبة عليكم
لم انها يقتضي سابقه الكون والاستمرار بعرفة ليكون متوقفا
منها وبمعنى الوقوف بها **اقول** فيه بحث لانه يجوز ان يعرض
صفة الوجوب للافاضة بعد الاستمرار بعرفة
فلا يكون الوقوف بها واجبا
لانه لا يتوقف عليه

الواجب
الطلق

م